

ما الذي يمكن للحكومات والمؤسسات أن تقدمه للمساعدة في الوصول إلى نظم غذائية وتحقيق هدف #القضاء_على_الجوع في العالم؟

إعتبارا بالمبالغ الكبيرة التي يتم إنفاقها على المشكلات الصحية المتعلقة بسوء التغذية، فإن الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى ضمان توافر وتيسير نظم غذائية صحية هي مسألة مقنعة وناجحة اقتصاديا بالنسبة للبلدان وحكوماتها. وفيما يلي سلسلة من الإجراءات التي يمكن للهيئات العامة تنفيذها في الوقت الحالي للمساعدة في تحقيق نظم غذائية صحية و#القضاء_على_الجوع في العالم.

وضع أسس للنظم الغذائية الصحية والمبادئ التوجيهية الغذائية

يجب على الحكومات وضع وإنفاذ مبادئ توجيهية غذائية وطنية تركز على الغذاء وتحديثها بانتظام، وإدماجها في استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذوي لتوجيه التدابير المتخذة مثلا في مجال الغذاء والتغذية المدرسية، والمشتريات الغذائية العامة والمساعدة الغذائية. وتحتاج المبادئ التوجيهية الغذائية إلى دعم سياسي قوي وتقبل من جانب جملة من المؤسسات ومختلف الجماعات المستهدفة (من المهنيين في ميدان الصحة إلى عامة الناس).

احترام الدستور الغذائي

تقدم هيئة [الدستور الغذائي](#) مبادئ توجيهية بشأن وضع الملصقات الغذائية ومشورة بشأن كيفية جعل الملصقات أيسر منالاً، وجاذبية، وقابلية للقراءة. وتستخدم معظم البلدان المبادئ التوجيهية للدستور الغذائي لوضع معاييرها الغذائية الخاصة بها وكأساس لأنظمة التوسيم التغذوي. وينبغي إنفاذ ورصد سياسات وضع الملصقات التغذوية بصرامة، ودعمها بجهود التوعية والتثقيف الرامية إلى إحداث تغيير

العمل في مجالات السياسة العامة

ينبغي للحكومات أن تركز على التصدي للعوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال اتباع نهج متكامل شامل للسياسات المتعلقة بالأغذية الصحية، يراعي أيضا [المبادئ التوجيهية للحق في الغذاء](#). ويؤدي العمل عبر القطاعات إلى التآزر بين الزراعة والتغذية والصحة والتعليم، مما يؤثر تأثيرا إيجابيا على التغذية. وينبغي موازنة السياسات والبرامج التي تراعي التغذية مع المبادئ التوجيهية الوطنية واستخدامها في تعزيز الأطر القانونية للأمن الغذائي والتغذية.

من الإطعام إلى التغذية

تحتاج الحكومات إلى إعادة توجيه الأولويات الزراعية بحيث يقل تركيزها على الأصناف عالية الإنتاجية ويزيد على النوعية والتنوع الغذائي، مع الإبقاء على الهدف العام المتمثل في جعل مجموعة متنوعة من الأغذية المغذية سهلة المنال وميسورة التكلفة. وهذا يتطلب زيادة الاستثمار في الإجراءات الفعالة والمستدامة بدءاً من مراحل الإنتاج وانتهاءً بمراحل الاستهلاك في النظام الغذائي، بما في ذلك من حوافز مالية وبيانات منظمة للشركات الغذائية والجهات المصنعة للأغذية.

دعم الأسر الفلاحية

ومع إدراكها أن الحلول لها جذور عميقة في الإنتاج الغذائي (الزراعة، الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك وما إلى ذلك)، فإن الحكومات تحتاج إلى حماية الأسر الفلاحية وصغار المزارعين وتعزيز النهج الزراعية المستدامة التي تحمي التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، وتحسن الإنتاجية والدخل، وتزيد من قدرة المزارعين على مواجهة تحديات مثل تغير المناخ.

التعليم والإتصال

للمستهلكين الحق في الغذاء الكافي. وينبغي تشجيعهم على اتخاذ خيارات غذائية صحية أكثر من خلال وسائط الإعلام الجماهيرية المستمرة، وحملات التوعية العامة، والتثقيف التغذوي في المدارس، والتدخلات المجتمعية، ومعلومات مراكز البيع، بما في ذلك ممارسات واضحة ومتسقة لوضع الملصقات التغذوية. ويتعين على الحكومات أن تستثمر في القوى العاملة المكونة من ممارسي التغذية وأن تمكن المجتمع المدني والمؤسسات المعنية بالتحقق من شكاوى الجمهور التي يمكنها أيضا حماية حقوق المستهلكين.



مشاركة الأوساط الأكاديمية والاستثمار في الشباب

إن الأوساط الأكاديمية هي حضانات للمعرفة والابتكار يمكن توجيهها نحو الجهود الرامية إلى تحقيق نظم غذائية صحية والقضاء على الجوع في العالم. وتقع على عاتق الأوساط الأكاديمية مسؤولية استخدام معارفها لإعادة ربط الشباب، بوصفهم صانعي التغيرات المستقبلية للعالم، بأهمية التغذية الصحية. ويمكن للشراكات الاستراتيجية مع الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث أن تولد معلومات هامة وذات صلة لمساعدة الحكومات على التصدي للتحديات التي تواجهها في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الجيدة، وأن تعزز وجود مناهج تعليمية وطنية أقوى وتدريب مهني يفضي إلى خلق نظم غذائية صحية.

الإبتكار

إن العمل مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، يُمكن البلدان من توجيه البحث والابتكار ونقل التكنولوجيا بهدف إيجاد طرق تلبي الاحتياجات الغذائية للسكان المتزايدة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وصحة النظام الإيكولوجي. بيد أنه يجب الأخذ في الاعتبار المخاطر التي تتهدد الصحة البشرية والبيئية الناجمة عن التكنولوجيات المبتكرة والنظم الصناعية من أجل تجنب آثارها الجانبية السلبية ومنها على سبيل المثال مقاومة مضادات الميكروبات.

التواصل مع الفاو

يمكن للحكومات والهيئات العامة أن تستفيد من معارف وخبرات رواد الفاو المختصين في ميادين الزراعة والتغذية وتغير المناخ وغير ذلك. ويمكن للفاو والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة أن توفر بيانات إحصائية ورصدية متينة، وأن تساعد في صياغة وتنفيذ السياسات الزراعية والغذائية، والاستراتيجيات والتشريعات الوطنية للتغذية. وتقدم منظمة الأغذية والزراعة إرشادات عملية في مجال السياسة العامة بشأن الأمن الغذائي والتغذية من خلال أدوات مثل **المبادئ التوجيهية للحق في الغذاء**. كما تشارك المنظمة في قيادة تنفيذ **عقد الأمم المتحدة للعمل في مجال التغذية (2016-2025)** الذي يتيح للحكومات وأصحاب المصلحة فيها فرصة فريدة لتأكيد العمل في مجال التغذية نحو عالم خال من الجوع. **تعرف على المزيد** حول وضع السياسات والبرامج التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥

العمل من أجل #القضاء_على_الجوع

أفعالنا هي مستق
نظم غذائية صحية
من أجل #القضاء_على_الجوع في العالم.

